ري مصر والسودان

للنيل مصدران كبيران احدهما من بلاد الحبشة وهو مصدر البحر الازرق . والثاني من البحيرات الكبيرة قرب خط الاستواء وهو مصدر البحر الابيض . ويمر البحران في بلاد السودان ويلتقيان عند الخرطوم فيصيران نهراً واحداً يجري في بلاد السودان الى ان يلتقي بالاتبرة قبيل بربر ومن ثم الى وادي حلفا ويدخل القطر المصري فيروي نحو ستة ملايين فدان في الوجه القبلي والوجه البحري ولا يروي الاَّ قليلاً من اراضي السودان . ولا يزال في القطر المصري اراض واسعة يرجح ان تحيا بعد عهد غير بعيد وتزرع فتحتاج الى مياه كثيرة. وما يرد الآن من الماء غزير في ايام الفيضان يزيد على حاجة القطر فينصب في بحر الروم ولكن ما يرد بعد ذلك في مدة زرع القطن والارز قليل قد لا يكفيها واذا اريد توسيع زراعة القطن في الوجه القبلي قصَّر النيل عن ري ما يزرع الآن وما يزرع في المستقبل . وبلاد السودان قد عمرت واخذ سكانها يزيدون عدداً ولا بدَّ من ان يهتموا بزرع اطيانهم وريها بجانب من ماء النيل الجاري في بلادهم ولذلك تدعو الحال الى التحكم بمائهِ في زمن الفيضان حتى يخزن البعض منهُ في بلاد السودان نفسها. فاعتمد اولياء الامر على اعمال هندسية يراد بها خزن المقدار الكافي من ماء الفيضان فاعترض عليها السر وليم ولككس المهندس المشهور قائلاً انها كثيرة النفقة قليلة النفع وان في الامكان عمل اعمال انفع منها واقل نفقة . فاهتم اولو الامر بقولهِ وعينوا لجنة من كبار رجال العلم والري للبحث في هذا الموضوع اعضاؤها المستر سنت جون جبي رئيس مهندسي بمباي اختارتهُ حكومة الهند . والدكتور محمد متيورولوجي سملا اختارتهُ جامعة كمبردج . والمستر كوري مدير اعمال سانتا مي بكليفورنيا اختارتهُ الحكومة الاميركية وحسين باشا واصف من مفتشي الري السابقين اختارتهُ الحكومة المصرية. وينتظر ان تدقق هذه اللجنة في بحثها وتشير بما فيهِ المصلحة الكبرى للقطر المصري من غير ضرر بالسودان شقيقة مصر. ولا يظهر لنا ان الامر غير متعذر لان جانباً كبيراً من الماء يغطي فيافي واسعة في اعالي السودان فيتبخر منها ويضيع . وجانباً آخر يجري الى بحر الروم ويضيع فيهِ فاذا امكن الاقتصاد في الماء الاول والثاني تمَّ الغرض المقصود